الأحياء المختلفة في مدن البلدان النامية

مقاربة سوسيولوجية

حومر سمية

جامعة التكوين المتواصل ❖ قسنطينة ❖ الجزائر

ملخص

تحاول هذه المقالة أن تحلل ظاهرة الأحياء المتخلفة في مدن البلدان النامية وذلك انطلاقا من رؤية سوسيولوجية. فقد حاولت ضمن هذا المنظور كثير من الدراسات السوسيولوجية والانثروبولوجية إبراز هشاشة العلاقة بين سكان الأحياء المتخلفة وبين السلطة، فضلا عن الانغماس في أشكال متعددة من العنف الحضري المنظم والغير المنظم، كالمشاركة في المظاهرات والاضطرابات والتخريب، وهذا طبعا في سياق الصراعات الاجتماعية المعبرة عن مشكلات التفاوت وعدم المساواة والاستغلال والتهميش. ومن هنا تحاول هذه الدراسة الوصول إلى تحديد طبيعة التراكمات التاريخية التي غالبا ما ساهمت في إيجاد وتبيان صور التهميش والاستغلال التي تعيشها الأحياء المتخلفة بسكانها وقاطنيها، إلى

Abstract

This article provides a sociological analysis of the phenomenon of slums in the cities of the Third World. The study focuses on the nature of historical and sociological accumulations that led to the fragility of the relationship between the slum dwellers and the authorities, and the various forms of organized and unorganized urban violence, such as participation in protests, unrest, sabotage, and this of course in the context of social conflicts, inequality issues related to exploitation and marginalization. It actually seems that there is a gap between the reality of marginalized groups living in slums and theoretical conceptions, which are not always able to characterize and define their precise identity. It is time to move beyond stereotypes to

جانب الاهتمام بتحليل وتشخيص أوضاعها سواء الاجتماعية أو الاقتصادية وعلاقة ذلك بمنظومة السلوك الاجتماعي لديها وفي إطار علاقتها بالعنف الحضري الذي غالبا ما تلجأ إليه هذه الفئات الاجتماعية المنتمية للأحياء المتخلفة عندما تصد أمامها الأبواب لإيجاد حلول لمشاكلها المتعددة والمتنوعة.

the actual perception of the social dimension in light of the lack of social organization, the isolation of the slum population from urban life, the fear of unemployment, educational opportunities, health care and antisocial behavior

مقدمة:

عاصر الاهتمام النظري الحديث بدراسة الأحياء المتخلفة التي أهملها البحث الاجتماعي طويلا، اهتماما إمبريقيا كثيرا، يهدف أساسا إلى محاولة الوصول إلى تحديد طبيعة التراكمات التاريخية التي غالبا ما ساهمت في إيجادها وتبيان صور التهميش والاستغلال التي تعيشها هذه الأحياء المتخلفة بسكانها وقاطنيها، إلى جانب الاهتمام بتحليل وتشخيص أوضاعها سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، في علاقة ذلك بمنظومة السلوك الاجتماعي لديها في إطار علاقتها بالعنف الحضري الذي غالبا ما تلجأ إليه هذه الفئات الاجتماعية، المنتمية للأحياء المتخلفة، عندما تصد أمامها الأبواب لإيجاد حلول لمشاكلها المتعددة والمتنوعة.

وضمن هذا المنظور تحاول الكثير من الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية إلى إبراز هشاشة العلاقة بين سكان الأحياء المتخلفة، وبين السلطة، فضلا عن الانغماس في أشكال متعددة من العنف الحضري المنظم والغير المنظم، كالمشاركة في المظاهرات والاضطرابات والتخريب، وهذا طبعا في سياق الصراعات الاجتماعية المعبرة عن مشكلات التفاوت وعدم المساواة والاستغلال والتهميش.

أولا : في إشكالية المفهوم

من الضروري التأكيد على أنه بالرغم من العديد من المحاولات التي تبذل لتحديد مفهوم الأحياء المتخلفة، إلا أنه مازال بعيدا عن الوضوح النظري، فقد يستخدم من قبل بعض الباحثين كأداة منهجية مساعدة للتحليل النظري العام للكثير من الأزمات، في حين يستخدمه البعض الآخر لتحليل بعض جوانب أزمة التشكيلات الرأسمالية المتطورة.ومع ذلك يبدو أن هناك فجوة بين الواقع الملموس للفئات الهامشية التي تقطن الأحياء المتخلفة وبين رؤية الفكر النظري الذي ما زال على ما يبدو عاجزا عن توصيفها بدقة، وتحديد هويتها. لهذا يجب القول إنه حان الوقت لتجاوز المفاهيم الجاهزة تلك التي ليس لها رصيد في الواقع والتأمل في العديد من ظواهر السيرورات الاجتماعية التي يميل "برلمان" *Perlman* في تصور البعد الاجتماعي في ضوء عدم التنظيم الاجتماعي، وعزلة سكان الأحياء المتخلفة عن الحياة الحضرية المحيطة بهم، والخوف من البطالة وتضاؤل فرص التعليم، والرعاية الصحية وارتباط سلوكاتهم الاجتماعية (العنف، الجريمة، تناول الكحول ...الخ)[1] بفشلهم في تحقيق الأهداف التي جاؤوا من أجلها إلى المدينة.[2]

وإلى جانب ذلك اهتم "برلمان" بالهامشية الثقافية من منطلق ثقافتين فرعيتين تبدوان أحيانا متناقضتين، وأحيانا أخرى مرتبطتين. فالثقافة الأولى (التقليدية) ترتبط باستمرار الأفكار الريفية غير الملائمة في الوسط الحضري، أما الثانية(ثقافة الفقر) فترتبط بالإحباط و إدامة دورة التشاؤم، والسلبية، أما الهامشية الاقتصادية فتدعم من خلال استنزاف الهامشين لموارد المجتمع الحضري، وتطفلهم، وعدم إنتاجياتهم، وربما كان ذلك هو السبب الذي جعله ينظر إلى الهامشية السياسية في غياب التنظيم الداخلي و عدم اندماج سكان

الأحياء المتخلفة في الحياة السياسية المحلية والوطنية إزاء فشل التصورات النظرية المختلفة في فهم و إدراك تعقيدات الواقع الحضري، اضطر الباحثون في السنوات الأخيرة إلى القيام بحملة مراجعة نقدية لمفاهيم شاع استخدامها في تراث العلوم الاجتماعية؛ كالهامشية، والقطاع التقليدي، ولقد دعا هذا الموقف الكثير من المهتمين بواقع البلدان النامية إلى التركيز أكثر على توسع العمالة، وإعادة توزيع الدخل والثروة، وزيادة المشاركة والاعتماد على النفس، ومواجهة الفقر بشتى أشكاله.

ولقد فتحت هذه الأوضاع الطريق أمام إمكانية طرح بدائل نظرية جديدة تلائم هذا الواقع بكل ملابساته وتناقضاته.

وانطلاقا من هذه المسألة جاءت أعمال كثير من الباحثين لتلفت الأنظار إلى أهمية التنظير الجديد حول الأنظمة الفرعية التي تشكلت في مجموعها و تفاعلها مع البناء الاجتماعي للمدينة، و يأتي في مقدمتها القطاع الهامشي كنظام اجتماعي يساهم في حل المعضلات التي تواجه المدينة المعاصرة في البلدان النامية. فهو يقدم تفسيرا لكيفية تدبر الفقراء لأمورهم على هوامش الاقتصاد الحضري الحديث، على اعتبار أنهم ليسوا فئات اجتماعية غير فعالة عزلت عن المساهمة في تقدم المجتمع، بل هم يشكلون فئات ديناميكية تقوم بأنشطة عديدة تحقق دخلا، وتوفر العيش لأغلبية السكان.

وعلى الرغم من أن المساهمات الأكثر حداثة لدراسة الفئات الهامشية مازالت تركز على التحليل الثنائي، فإن استمرار استخدام هذا المدخل كإطار للتحليل يطرح العديد من المشكلات النظرية والمنهجية، كعجزه عن استيعاب تعقيدات الواقع الاجتماعي، وتجاهل حقيقة أن المدن هي جزء من نظام أوسع وأشمل، وأن الثنائية الحضرية هي نتيجة لوضع هذه المدن في النظام الرأسمالي العالمي. إن البديل النظري الذي ينظر إلى الكل في ضوء العلاقات المختلفة بين عناصره، ويتيح

للدارسين فهما أعمق لواقع الأحياء المتخلفة كجزء لا يتجزأ من النظام وطني عالمي ورؤية أوضح لتناول هذه العلاقات التي تحدد في الواقع تلك الظواهر التي تميز كل عنصر من عناصر الكل .

من هذا المنطلق، نحاول ضبط مفهوم الأحياء المتخلفة، والتأصيل له، إلى جانب مناقشة مختلف الأطر التصويرية التي تناولته ليتسنى في النهاية اشتقاق مقاربة نظرية لدراسة أبعاد الأحياء المتخلفة في المدينة الجزائرية المعاصرة .

ثانيا : بعض الرؤى حول الأحياء المتخلفة.

يؤكد كثير من الباحثين من دول العالم الثالث أن ظاهرة الأحياء المتخلفة تشكل قاسما مشتركا لمدن بلدان العالم النامي، أو كما يسميه البعض العالم الثالث، هذه المدن أصبحت تعاني من تضخم هذه الظاهرة بفعل النمو الحضري المتسارع بوتائر جد عالية، وعدم تماشي العرض من الوحدات السكنية مع هذا النمو المصحوب بضغط وطلب شديدين على رقعة الأرض السكنية، ومن الواضح أن هذه الأحياء المتخلفة أصبحت تشكل جزءا من عملية أساسية لظاهرة الهجرة الريفية، والتحضر في كثير من بلدان العالم الثالث، ومن زاوية أخرى نجد أن الكثير من المهتمين بالدراسات الحضرية قد لفتوا الانتباه إلى أن النمو الديموغرافي السريع، وطبيعة السياسات التنموية المنتهجة، وحركة التصنيع، كلها عوامل ساهمت ومازالت تساهم بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، في تكثيف الهجرة والتحضر السريع، وبروز الأحياء المتخلفة، وسرعة تكاثرها في هذه البلدان.

والأكيد أن هذه الأحياء تضم سكانا يمثلون حقيقة إحدى الجماعات الأكثر إستراتيجية لدراسة التحولات في المجتمعات المتخلفة، خاصة وأن تمركزهم بالمدن الكبرى والهامة يكون عادة مصحوبا بالتغيرات الثقافية، والاجتماعية، وحتى السياسية، وكذا الوظيفية، نتيجة عمليات التكيف والتفاعل بالوسط الحضري، وكل هذه السمات أصبحت بارزة بهذه الأحياء المتخلفة، وتشكل

مظاهر التحضر خلال العقود الأخيرة، وعليه فإن هذه الأحياء أصبحت تشكل خطوة طبيعية للتحضر، باعتبار أنها تحولت إلى سمات عامة لمعظم المدن في كل من إفريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية.

إن نشأة هذه الأحياء كما تؤكدها البحوث يرتبط عادة بالاستيلاء، ووضع اليد على الأرض بطريقة غير شرعية، وهذا ما يؤدي إلى ظهور مواقف سلبية، وحتى عدائية تجاه سكان هذه الأحياء، بل إن البعض يعتبر أن هذه الأحياء وأساليب بنائها هي عبارة عن أفعال اجتماعية غير محبذة، وانحراف اجتماعي غير مقبول، وهناك من يذهب إلى التأكيد على أنها لا تشكل بالضرورة مرحلة انتقالية نحو التحضر، مادام يمكن تجنبها، إذا ما توفرت الكفاءة والخبرة في الإسكان وتدبر المصادر المالية.[3]

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة بدأ يظهر اتجاه واقعي يحاول تبرير نمو الأحياء المتخلفة كآلية لحل مشكل الإسكان، وفي هذا السياق يشير بعض الباحثين إلى أهمية تواجد الأحياء المتخلفة بمدن العالم الثالث، نظرا لما لها من قدرة على توفير وإيجاد مواقع سكنية جاهزة، رخيصة ومشيدة ذاتيا، وبالتالي فإن هذه السكنات تخفف العبء على الحكومات في السعي لتوفير السكنات، وبالتالي تؤدي ملكيتها إلى تراكم الثروة والمال لدى مالكي هذه السكنات .

إن الواقع يخبرنا أن هناك إسهامات حقيقية قدمت من طرف باحثين تمحورت نظرتهم إلى الأحياء المتخلفة على أنها تشكل في نهاية الأمر وعلى الأقل حلولا جزئية لمشكلة السكن والإسكان في المدن الفقيرة[4]، وبالتالي فالنظرة السلبية نحو هذه الأحياء يجب أن تتبدل لتحل محلها نظرة جديدة مفادها أن هذه الأحياء هي جزء من عملية معاصرة للتنمية الاقتصادية والتحضر في البلدان النامية .

وبعيدا عن هذه النظرة ومدى صدقها أو خطئها، فإن هناك انطباعا شائعا مؤداه أن مواقف الحكومات والمخططين تجاه هذه الأحياء قد تغيرت مع مرور الوقت من السلبية إلى الإيجابية، رغم معارضتهم لها في بداية الأمر، وهنا يجب التنويه إلى أن هذه الأحياء قد برهنت على مر العقود توافقها مع أصحاب المصالح السياسية والاقتصادية.

إن قاطني الأحياء المتخلفة في غالب الأحيان يميلون إلى تأييد الحكومات والأحزاب السياسية التي تقف إلى جانبهم في الحصول على عقود ملكية هذه السكنات، ويدفعون الضرائب مما يوفر مداخيل للدول الفقيرة، وخاصة دول أمريكا اللاتينية، وهذا ما دفع الكثير من الدول في أمريكا اللاتينية، وبعض دول آسيا إلى السعي الحثيث لترقية وتنمية الأحياء المتخلفة من خلال توفير الخدمات الضرورية، وتخصيص الفضاءات اللازمة لتوسيع هذه الأحياء مع إضفاء طابع الشرعية عليها.

وبالرغم من الإسهامات السابقة لفهم واقع هذه الأحياء المختلفة إلا أنها لا تزال أبعد عن أن تقدم فهما شاملا لهذه الظاهرة التي اختلفت مسمياتها باختلاف دول العالم الثالث رغم اشتراكها في خصائصها، والتي تكاد تكون واحدة في معظمها، ولقد برزت عدة مصطلحات لمفهوم الأحياء المختلفة، منها الموبرة، أو المناطق المتدهورة أو المناطق القصديرية، أو مناطق الأكواخ، أو مناطق الباسطى ...الخ.

إلا أن التراث العلمي محاولة منه في تصور الأحياء المتخلفة احتفظ بالبعدين الايكولوجي والاجتماعي، مع التأكيد الواضح على البعد الرسمي، وهذا ما جعل أصحاب هذا التراث يؤكدون أن سكان الأحياء المتخلفة يعيشون على أطراف المدينة محرومين من الخدمات الأساسية وبعيدين عن الحياة الحضرية بوجه عام.[5]

عمومـا فإن مميزات هذه الأحياء في مجتمع المدينة هي خصائص مشتركة، فهي أحياء تقع عادة على أطراف المدينة، وهي بالتالي صورة واضحة تجسد الهامشية الايكولوجية والاجتماعية، وتعاني من الملكية الغيابية لبعض السكان الذين عادة ما يقومون بوضع اليد على مساحات بعينها، سواء كانت تابعة للدولة، أو للخواص، ودون التمكن من بنائها نظرا لسوء أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، أو في بعض الأحيان لمنعهم من طرف أجهزة الدولة.

في ظل هذه الظروف غير الآمنة وغير المستقرة، فان الفقر والهامشية تتحولان إلى ملامح تميز الحياة الحضرية، وفي نفس الوقت تجسد هذه الأحياء المتخلفة هذه الملامح المرتبطة بالإحباط والحرمان، وأبسط مقومات الحياة الإنسانية.

انطلاقا من خلفية هذا الواقع تبرز ضرورة التأمل في واقع هذه الفئة الحضرية الهامة في النسيج الاجتماعي الحضري، في سياق التحولات العميقة التي تشهدها مدن العالم النامي وتزايد الوزن النوعي، وأهمية الفئات القاطنة على أطراف المدن وتعاظم دورها الفعال في تحديد اتجاهات التطور بعد أن بقيت لفترة طويلة على الهامش.

فالاتجاه الأول ينظر للمستوطنات الهامشية باعتبارها منطقة "شبه ريفية" لم تتكامل بعد مع النمط الحضري، أما الاتجاه الثاني فينظر إليها باعتبارها خارج السياق الاجتماعي ولها ثقافتها الفرعية، ولقد تأثر هذا الاتجاه بنظرية أوسكار لويس *O.Lewis*- عن ثقافة الفقر.(6)

في حين نجد الاتجاه الثالث الذي يتزعمه كثير من الدارسين أمثال: مانجي *Mangin* وليدز *A.Leeds* وترنر *J.Turner*.ويقوم في أساسه على دراسات عديدة أجريت في مناطق مختلفة من البلدان النامية.وتستند فكرة هذا الاتجاه إلى تصور المستوطنات الهامشية على أنها أجزاء متكاملة مع البناء الحضري القائم، كما يتسم البناء الاقتصادي بالازدواجية، حيث ينقسم إلى قطاع رسمي وقطاع غير رسمي.

ويضم هذا الأخير أعدادا كبيرة من العمال أصناف المهرة وغير المهرة.وفي هذا الإطار ينظر "جون ترنر" إلى الأحياء المتخلفة في ضوء أربعة فرضيات أساسية: كظاهرة لنمو حضري عادي في ظل ظروف تاريخية غير عادية، وكقاطرة للتغير الاجتماعي وكمنتوج للاختلاف بين الطلب الشعبي على السكن، والمجتمع التأسيسي، وكظاهرة يمكن أن تكون تحت المراقبة، عن طريق تشجيع المبادرة الشعبية من خلال توظيف المصادر المحلية.(7)

إن الأحياء المتخلفة من وجهة النظر هذه، هي عبارة عن جزء كامل من عملية كاملة للتغير الاجتماعي، في شكل تحضر مستمر، وفي هذا الصدد يؤكد كل من "ترنرومانجي" أن هذه الأحياء هي في نهاية الأمر ليست مشكلات في حد ذاتها، بل هي حلول لمشاكل اجتماعية معقدة.

وهكذا فإن تشكل الأحياء المتخلفة ماهية في الواقع إلا استجابة شعبية للتحضر السريع في البلدان التي لا تستطيع و لا يمكن لها أن تصبح قادرة على توفير إسكان حقيقي لسكان الحضر الذين يتزايدون بوتيرة عالية.

وهناك كذلك دراسات هامة أجريت في عدد من المدن الإفريقية خلال عشريتي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وخلصت إلى التأكيد على أن الأنواع المنتشرة من الأحياء المتخلفة في هذه المدن بإمكانها توفير حلول مؤقتة لمشاكل صعبة ومعقدة، سواء كانت هذه المشاكل ذات طابع سياسي، أو فيزيقي، أو تخطيطي في المناطق الحضرية.(8)

وانطلاقا من هذه الدراسات يبدو جليا أن الأحياء المتخلفة تلعب دورا فعالا في عملية النمو الحضري للبلدان النامية، وتعكس بصدق واقعها الذي يتردى يوما بعد يوم، في ظل وصول أنماط التنمية إلى أفقها المسدود وفشل السياسات الحضرية في تجسيد طموحات وتطلعات السكان، خاصة فيما يتعلق بتوفير السكن والعمل والخدمات الحضرية الضرورية.والواقع أن الإسهام الحقيقي الذي قدمته هذه الدراسات يتمثل في نظرتها إلى

الأحياء المتخلفة على أنها ليست دائما رمز للتخلف والتقهقر، بل يمكن أن تكون الخطوة الأولى من حالة اللاسكن إلى السكن أو كما وصفها "ابرهام *Abrams.ch*" محطة السير على الطريق من الفقر المدقع إلى الأمل.(9)

ويؤسس"سلزبخر *R.M.solzbaher*"على ذلك قضية أخرى هي أن الأحياء المتخلفة عادة ما تقوم بوظيفة هامة تتمثل في استقبال المهاجرين الجدد،على اعتبار أنها توفر إقامات منخفضة الأسعار نسبيا ومتواجدة بالقرب من مركز المدينة(10) ولقد قاده هذا الطرح إلى الإشارة بأنه عند تحديد سكنات المناطق المتخلفة يجب الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة معايير أساسية: الظروف الفيزيقية للمنطقة، أي ظروف السكن الداخلية والخارجية، الازدحام، الظروف الصحية، وانعدام الاستفادة من الخدمات التي من شأنها توفير الراحة لسكان المنطقة.

انعدام التنظيم الاجتماعي الفعال:

ورغم أن السكن في الأحياء المتخلفة يتميز بطابعه غير المناسب الذي يتجسد في تدني الخدمات، شدة الازدحام والاختناق، فإن هناك عناصر أخرى تتميز بها، وهذا ما أقره *Clinard Marchel*، حينما أشار إلى مجموعة من المعايير والقيم المتمحورة حول تدني مستويات الصحة وممارستها للسلوكات الإنحرافية، الانعزال الاجتماعي واللامبالاة. وبذلك يبدو واضحا أن سكان الأحياء المتخلفة معزولون عن بنيات السلطة العامة ويعاملون بطريقة ازدرائية، بحكم احتلالهم المواقع الدنيا في البنية الاجتماعية،(11) كذلك فإن كثير من الدراسات الحضرية تنظر إلى هذه الأحياء على أنها مكان للترقية واستكمال الشخصية، ومكان لتحقيق الاستقلالية والقناعة والرضا، وفي ضوء هذه الاعتبارات تقسم الأحياء المتخلفة إلى مجموعة من الأنماط، والواقع أن *JR.Seely* يعد من أبرز الباحثين الذين قسموها إلى أحياء اليأس أو سكان المحتاجين الدائمين باعتبارها القدر الأخير لسكان عانوا فشلا كاملا وإحباطا كليا في الحياة .

والنمط الثاني هو أحياء الأمل أو مكان الانتهازيين بين المؤقتين الذين يستعملون خدمات في هذه الأحياء والتي تتميز بالانخفاض للصعود والتسلق في السلم الاجتماعي.

ويبدو أن هذه الخصائص تتسم بنوع من المبالغة وعدم التحديد، فخلال الثمانينات بدأ العالم النامي يعرف تحولات كبيرة أدت إلى تحول الأحياء التي وصفت بأحياء اليأس إلى أحياء الأمل والعكس صحيح، والحقيقة أن هذا التحول مصدره الأساسي هو التغيرات التي حدثت على المستوى الماكرو- اقتصادي وتسيير الأزمة الاقتصادية في اقتصاديات البلدان النامية، إلى جانب تطبيق سياسة التقشف، وما ترتب عنها من آثار سلبية على مستوى معيشة أغلب السكان.وفي ضوء هذه الملاحظات يمكن التأكيد مرة أخرى على أن وصف الأحياء المتخلفة في البلدان النامية بالاحتلال أو الاستيطان غير الشرعي للأرض تقره الأمم المتحدة في تعاملات مع هذه الأحياء كاحتلال غير شرعي للأرض من طرف ذوي الدخول المنخفضة.[12]

إن مسألة الشرعية هي في حد ذاتها موضوع شائك وصعب التحديد ،خاصة وأن الكثير من المستوطنات أو الأحياء غير الشرعية تحمل خصائص الشرعية واللاشرعية، وهذا بدوره غالبا ما يخلق مشاكل عويصة بين ساكني هذه الأحياء والسلطات أو حتى بين ساكني هذه الأحياء وأصحاب الأراضي أو المالكين الشرعيين لها .

وفي هذا السياق تؤكد كثير من الدراسات على أن هذه الأحياء هي في الواقع مناطق سكنية لذوي الدخول الضعيفة، وهي في نفس الوقت غير خاضعة للرقابة، ولا تتمتع بوضعية قانونية واضحة تجاه استغلال الأرض والاستمرار بها.

والواقع أن هذه القضية قد حظيت باهتمام كبير داخل الفكر الاجتماعي الحديث الذي ربط بين تزايد الأحياء المتخلفة، وبين النمو السريع للمدن في البلدان النامية، وخاصة خلال العقدين الأخيرين.

ولقد تميزت هذه الأحياء ببناءاتها غير المطابقة للمقاييس العلمية والحضرية، بسبب طريقة البناء المتبعة والمتسمة بالعفوية والسرعة ونقص المهنية.

إنها نتيجة منطقية لسلوكات سكانها الذين لا يستطيعون تحمل الأعباء، ويرفضون الامتثال للمقاييس العلمية والحضرية في عملية تشييد البنايات.

وعلى العموم تؤكد الشواهد الواقعية أن معظم الأحياء المتخلفة تتكاثر في البلدان التي تفتقر إلى التخطيط الحضري، حيث تتفاقم هذه الوضعية نتيجة انعدام سياسة سكنية واضحة، وهذا بدوره نابع من نقص الاهتمام بالجانب الاجتماعي، وانعدام التجربة في التخطيط، وفي غالب الأحيان نتيجة أولويات الاستثمار التي تشجع سياسة التصنيع والدفاع على حساب الرفاه الاجتماعي.

وبناء على ما تقدم، يبدو واضحا أن السياسات الاجتماعية إزاء ظاهرة سكنات الأحياء المتخلفة تواجه قصور الإمكانات من جهة وحدة المشاكل القائمة، وتردي الأوضاع من جهة أخرى، وزيادة الكثافة السكانية ومعدلات الزيادة الطبيعية من جهة ثالثة، وبذلك تعجز هذه السياسات عن تقديم حلول جديدة وفعالة، أو القيام بإسهامات ذات معنى لزيادة فعالية البنية الأساسية في مدن العالم النامي، وبخاصة بالنسبة للمستوطنات الهامشية التي تزداد أوضاعها سوءا بمرور الوقت.

وهذا ما تعكسه أدبيات الهامشية التي تمحورت في غالبها حول البؤس والحرمان اللذين تعانيهما الطبقة التحتية في الأحياء المتخلفة.

وهنا نجد بعض الدارسين يصفون سكان الأحياء المتخلفة بالهامشية.فهم -جغرافيا- يعيشون على أطراف المدينة، وهم-وظيفيا- محرومون من الخدمات الحضارية، وهم -اجتماعيا ونفسيا واقتصاديا - بعيدون عن الحياة الحضرية بوجه عام.

واتساقا مع هذا التصور انطلق الدارسون من مسألة أن الهامشية ليست تخلفا اقتصاديا كما يعتقد الكثير، بل هي ترتبط بقضية أبعد وأشمل، ألا و هي مشكلة التنمية الاجتماعية.

فالمتتبع للدراسات الحضرية الاجتماعية يقر بأن المهاجرين ليسوا أناسا فقراء وحسب، بل هم أيضا حضريون غير مكتملين، وغير منصهرين ثقافيا، ومنعزلون مكانيا، وهذا يتماشى و مبدأ الوظيفية القاضي بأهمية الدور التكاملي الذي يقوم به النسق القيمي في مجتمع ما، على ما يبدو عاجزا عن توصيفها بدقة و تحديد هويتها. لهذا يجب القول إنه حان الوقت لتجاوز المفاهيم الجاهزة تلك التي ليس لها رصيد في الواقع والتأمل في العديد من ظواهر السيرورات الاجتماعية التي لم تحدد لحد اللحظة بشكل دقيق، وتوصيفها توصيفا ملموسا، ولابد الآن الاعتراف بأن تلك التأملات القاصرة ساعدت في منع نشوء بناء نظري متماسك، متفتح يضم مقولات، ومفاهيم وأدوات تحليلية، تسمح بدراسة الظواهر، والسيرورات الفعلية الملموسة، وتعميق المعرفة النظرية بصددها.

وفي هذا الصدد قدم بارك تصورا للمفهوم مؤداه أن الفرد الهامشي هو ذلك الشخص الذي يتحرك خلال أكثر من عالم اجتماعي، دون أن يكون مستوعبا تماما في واحد منها، أي أن الرجل الهامشي يشكل هجينا ثقافيا، لأنه يعيش على هوامش ثقافتين، ومجتمعين لكنه ليس عضوا في إحداهما، ويؤكد هذا كل من "وينيك *Wink*" و "مرتون *Merton*" فالأول يرى أن الثقافة الهامشية، هي الثقافة الفرعية مخالفة للثقافة المحيطة، بينما ينظر الثاني إلى الجماعات الهامشية على أنها جماعات قبلت قيم الثقافة المهيمنة، لكنها تفتقر إلى وسائل تحقيقها، أو تمنع من القيام بذلك. في حين نجد "اوسكار لويس" يربط بين الهامشية الحضرية، وبما أسماه ثقافة الفقر، ويقصرها "واب *Webb*" على القطاع التقليدي في المدينة .[13]

وضمن هذا الإطار يركز بعض المهتمين بعملية التهميش على الاستبعاد والتفكك الاجتماعي، والحرمان من عدد من المنافع والنشاطات، والحقوق، والامتيازات، مما يجعل الفئات الهامشية خارج التيار العام لحركة المجتمع.

ويؤكد برلمان أن مفهوم الهامشية المرتبط بالأحياء المتخلفة قد تخطى حدود استخداماته لتحديد فقراء الحضر، وأصبح يستعمل كأداة أيديولوجية لتبرير تلاعبات الأنظمة في مجال استغلال، وقهر الفئات الحضرية الدنيا، وخاصة سكان الأحياء المتخلفة.

ثالثا: الأحياء المتخلفة والسياسة:

إن القضية التي تبدو أكثر أهمية وإلحاحا تتصل بموقع هؤلاء السكان "المهمشين حضريا" داخل مدن الجزائر والدور السياسي الذي يمكن أن يلعبونه من خلال أفعالهم السياسية المتعلقة بالسلوك الانتخابي، والانتماءات السياسية والتنظيمات الاجتماعية التي تعتبر الوسائل الفعالة التي من خلالها يتم التكيف مع الحياة الحضرية.[14]

وضمن هذا السياق تؤكد الشواهد الواقعية أن هؤلاء السكان لم تكن لديهم تطلعات سياسية قبل هجرتهم إلى هذه المنطقة، إلا أن الحياة الحضرية ذاتها والأحداث التي عاشتها وتعيشها الجزائر قد أسهمت في رفع مستوى هذه التطلعات، فرغم إحساسهم بالازدواجية الحضرية، ووحدة التباين الطبقي والاجتماعي والثقافي، فإنهم يشكلون قوة سياسية قادرة على التأثير السياسي برغم افتقادهم لبعض عناصر هذه القوة، لذلك وكما أكدت عليه كثير من الدراسات، فان الحد من نمو هذه الأحياء لا يقضي فقط على الهامشية الحضرية، ولكنه قد يبطل أيضا فتيلا سياسيا.

وعلى الرغم من أن بعض الدراسات الحديثة قد أوضحت أن الهامشية الحضرية مرتبطة بالهامشية السياسية (بمعنى السلبية السياسية وعدم الاهتمام بالقضايا العامة)، إلا أن الأحداث الفعلية في مدن الجزائر قد برهنت على أن هؤلاء السكان قد يلعبون دورا حاسما في بعض الأزمات السياسية، و أن قادة الأحزاب يسعون دائما لكسب تأييدهم في المواقف الانتخابية من خلال التعهد بتزويد أحيائهم بالخدمات الحضرية الضرورية، وهكذا وقفت هذه الدراسات على حقائق كثيرة تفند

مقولات عديدة تتعلق بتدني المشاركة السياسية والاجتماعية في القرارات المتصلة بالمشاركة السياسية، والقرارات المتصلة بتحسين المنطقة التي يقيمون بها.

رابعا :الأحياء المتخلفة وثقافة الفقر:

إن المتأمل في التراث السوسيولوجي المهتم بالجماعات الأكثر فقرا في مدن البلدان النامية، نجده لا يخلو من بعض المحاولات الجادة التي تحاول إبراز ميكانيزمات التحكم والاستغلال الكامنة في البناء الاجتماعي الحضري.

إن هذا الموقف قلل من شعبية الدراسات المتمحورة حول ثقافة الفقر والمشتقة من النظرية الاجتماعية المحافظة وفتح المجال واسعا أمام الدارسين للنفاذ إلى قلب الواقع الاجتماعي وتحديد الأسباب الفعلية لظاهرة الأحياء الفقيرة وما يرتبط بها من مشكلات .

إن الفهم المنظم للواقع يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الجانب التاريخي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فضلا عن دور المتغيرات الطارئة، والاعتراضية.(15)

ونظرا لصعوبة هذا المطلب نجد الدارسين يتخذون مسارات متباينة للاقتراب أكثر من مسألة الهامشية كواقع إمبريقي، الأمر الذي يضفي على أعمالهم طابع الجزئية والمرحلية.

لقد أبدى كثير من العلماء الاجتماعيين والأنثروبولوجيين اهتماما كبيرا بدراسة العناصر الثقافية المميزة للأحياء المتخلفة في مدن العالم الثالث، ويعد "أوسكار لويس" من أبرز العلماء الاجتماعيين اهتماما بهذه العناصر حتى أن اسمه ارتبط بمصطلح "ثقافة الفقر".

ومن وجهة نظر لويس فان هذه الثقافة أو بالأحرى عناصرها تنتشر في الأحياء المتخلفة الفقيرة، وتصبح من السمات الشائعة التي تميز سلوكات وتصرفات سكان هذه الأحياء ومن أهم عناصرها: ارتفاع معدلات الوفيات،انخفاض متوسطات الأعمار، انتشار الأمية، المشاركة السياسية الضعيفة، الحرمان من الخدمات الحضرية، وغيرها من العناصر التي تشكل جزءا لا يتجزأ

من متطلبات حياتهم اليومية، ثم توصل بعد ذلك إلى حقيقة أساسية هي" أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به، بمعنى وجود عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا،ومن سمات هذه الثقافة أنها تخلق نفسها بنفسها، أي أن خصائصها تنتقل من جيل إلى جيل تال، وهي تمثل أسلوبا مستقلا في الحياة ذات خصائص مشتركة نصادفها أينما وجدت، ولكنها تمثل في نفس الوقت ثقافة فرعية داخل الإطار الثقافي الذي توجد فيه أينما كانت "[16]. وعلى الرغم من أن دراسات "لويس" قد أثارت انتقادات منهجية وسياسية عديدة، إلا أنها لفتت الأنظار إلى أهمية مفهوم "ثقافة الفقر" كوسيلة لفهم كثير من الظواهر الحضرية في مدن البلدان النامية والواقع أن كثيرا من الدراسات ومن بينها دراسة أجريت في مدينة سكيكدة حاولت أن تحد من مفهوم ثقافة الفقر والبرهنة على أن هؤلاء السكان في هذه المنطقة "بوعباز" لا يختلفون في أهدافهم وقيمهم وسلوكاتهم عن أبناء الثقافة الأساسية الحضرية.[17]

من الصعب إذن القول، بأن الثقافة الريفية تسيطر على سكان هذه المنطقة من المهاجرين الريفيين، إذ إن نسبة معتبرة من هؤلاء المهاجرين قد أتوا من مدن أخرى مجاورة، وأن كثيرا من هؤلاء الريفيين المهاجرين قد اتصلوا بالمدينة قبل هجرتهم إليها، من خلال الزيارات للأقارب الحضريين، ومعنى ذلك أن هؤلاء لا يفتقرون بالضرورة إلى الأساليب التي تمكنهم من التكيف مع الحياة الحضرية، وفضلا على ما سبق أشارت هذه الدراسة على أهمية مرونة البناء الاجتماعي للأحياء المتخلفة، وكيف أن مفاهيم جامدة لثقافة الفقر، قد تحول دون فهم الديناميات الاجتماعية الحقيقية. وبغض النظر عن الاختلافات التفصيلية بين علماء الأنثروبولوجيا الحضرية حول العناصر الثقافية المختلفة المميزة للأحياء المتخلفة في مدن البلدان النامية، فإنه يجب عدم التقيد فقط بالنظريات الغربية المفسرة للبناءات الطبقية الحضرية في الدول الصناعية. و لقد خلصت دراسات عديدة أن البناء الطبقي الحضري في الجزائر عامة، قد تشكل من خلال عوامل اجتماعية، اقتصادية،ثقافية، وسياسية وتاريخية خاصة، وبالتالي أدركت هذه الدراسات مدى

الخصوصية التي تميز هذا البناء، وهذا ما يساعد بطبيعة الحال على فهم أفضل لطبيعة المشكلات التي تواجهها المدن والعوامل المختلفة التي تؤدي إلى ظهور الأحياء المتخلفة والمناطق الحضرية والعشوائية .

هذا وقد أثارت دراسات جزائرية جملة من النتائج التي أغفلتها العديد من الدراسات الامبريقية، ومن بين هذه النتائج الدراسة السابقة الذكر أن منطقة "بوعباز" تتمتع بحد أدنى من التنظيم، مما يكفل اختيار ممثلين عنها للتعامل مع السلطات المحلية، كما يتطلب الأمر عادة بوجود وسائل معينة لحفظ الأمن الداخلي في المنطقة، مما قد يفرض على القادمين الجدد الحصول أولا على إذن قبل الانضمام إلى هذا الحي، ومن الوظائف التي تضطلع بها هذه الأحياء محاولة إدخال المرافق الحضرية كالماء والصرف الصحي، من السلطات البلدية التي غالبا ما تصر على رفض ذلك بحجة أن هذا الحي هو حي مؤقت، وكذلك فإن سكان هذا الحي يبدلون جهودا كبيرة للحصول على اعتراف بالأمر الواقع لا، وعلى الأخص فيما يتعلق برخص بناء سكناتهم بصفة رسمية وشرعية ودائمة، ولكن السلطات المحلية لم تقبل إنشاء الطرق ورصفها، حتى لا يؤخذ ذلك على أنه اعتراف بحقوق تواجد واستمرار هذه الأحياء وبحقوق ملكية الأرض، وأوضحت الدراسة أن هذا الحي يضم جمعيات ونوادي ينتمي إليها أبناء هذا الحي، كما ينتمون إلى أحزاب مختلفة وتتيح هذه الجمعيات والأحزاب فرصة لالتقاء المهاجرين، كما تهيئ لهم بعض وسائل الترويح ومن شأن ذلك أن يكفل قدرا من التضامن الاجتماعي والتكيف مع الحياة الحضرية، وهذا الحي يتمتع بقدر كبير من الاستقرار الاجتماعي، بسبب روابط الجيرة والقرابة التي تربط بين سكانه، وأكدت الدراسة أن سكان هذا الحي لا يتشكلون من المهاجرين الريفيين وحسب بل ينتمي بعضهم إلى المدن أو المراكز الحضرية الصغيرة القريبة من مدينة سكيكدة.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن كثيرا من المناطق ليست بمؤقتة، وما هي إلا ظاهرة حضرية دائمة تضرب بجذورها في أعماق البناء الاجتماعي - الاقتصادي، ومن الصعب تفسير نشأة هذه الأحياء ونموها في هذه المدن بمعزل عن الظروف

الاجتماعية، الاقتصادية والتاريخية التي مرت بها، وما زالت تخبرها بفعل التحولات السريعة والمشكلات المصاحبة لها .

خامسا: الأحياء المتخلفة والتكيف الحضري:

إزاء هذا الواقع المعيش حاول العديد من الباحثين المنظرين تقديم تصورات متباينة عما يسمى بالأحياء المتخلفة. ففي بريطانيا التي خبرت لأول مرة في تاريخ البشرية تحضرا جماهيريا ارتبطت هذه الظاهرة بالفقر الحضري الذي عولج وفق منظورات متباينة تعكس في مجملها تفسيرات المذهب الفردي والتحليلات الاجتماعية التي تتجاذبها نظرات الأنظمة و التفاعلية.

ورغم النجاح الذي حققته الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن تركيزها على الخبرة الأوروبية واهتمامها بمبدأ التكامل والاتساق قد جعلها تمر بأزمة نظرية ومنهجية، فضلا عن اصطدامها بحقيقة تاريخية لا يمكن تجاوزها إلا بطرح بديل ملائم يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التاريخية لمجتمعات البلدان النامية التي تتراكب فيها وتتداخل أشكال متعددة للإنتاج.

في هذا السياق تحاول سوسيولوجيا الفقر الحضري دراسة معاناة الفئات المدينية الدنيا في الأحياء المتخلفة وتحليلها من أجل تغيير وضعها في البناء الاجتماعي وذلك في سياق تعرية هذا البناء، وكشف مظاهر التحكم والاستغلال فيه.

في ضوء الكثير من الخصائص الديمغرافية التي أفرزتها بعض الدراسات يمكن التعرف على عملية التكيف الحضري المصاحب لعملية الهجرة الريفية - الحضرية - في هذه المدن، حيث إن المهاجرين الجدد إلى الأحياء المتخلفة يلقون مساعدة كبيرة من زملائهم القدامى سواء فيما يتعلق بالحصول على أعمال تتناسب مع قدراتهم أو التكيف مع الثقافة الحضرية بوجه عام.

ولقد تبيّن أن المهاجرين إلى المدينة يلتحقون عادة بأعمال بسيطة (كالتجارة المتجولة) التي لا تتطلب منهم تكيفا شخصيا كبيرا، وتلعب جماعات

القرابة والجيرة دورا هاما في تكيف المهاجرين مع الحياة الحضرية،إذ إن هؤلاء المهاجرين يكونون تصورات معينة عن الفرص المهنية المتاحة في المدينة قبل وصولهم إليها، وذلك من خلال المهاجريـــن القــدامى الذين يزورون قــراهم الأصلية من وقت لآخر، ومن ذلك يبدو واضحا أن العلاقات القرابية تلعب دورا كبيرا في مساعدة المهاجرين على التكيف مع الحياة الحضرية الجديدة.

وإذا كانت حركة المهاجرين إلى هذه المدن تتوقف على العوامل الإقليمية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أن قرار كل مهاجر بالانتقال إلى المدينة والتكيف مع حياتها، إنما يتوقف على دوافعه وإمكانياته الذاتية، فكلما كبر سن المهاجر إلى المدينة قلت فرص مشاركته في الحياة الحضرية عموما، وازدادت صلته بالثقافة الريفية التي كان ينتمي إليها، كذلك فإن التعليم يلعب دورا وسيطا بالغ الأهمية، فالمؤهلات التعليمية العليا وحتى المتوسطة يتكاملون بشكل أقوى وأعمق مع الحياة الحضرية، ابتداء من العلاقات الشخصية، ووسائل الاتصال الجماهيري.

إن التكيف الحضري يتوقف على مجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية والثقافية، ولكن الوصول إلى نظرية عامة تفسر كل ذلك في الجزائر فلا يزال أملا بعيد المنال للندرة النسبية للدراسات التي تتناول التكيف الحضري في المجتمع الجزائري.

خاتمة:

إن الشرائح التي تعيش في مناطق الأحياء المتخلفة شرائح تشتق لنفسها أساليب اجتماعية وثقافية وسلوكية خاصة تتعامل بها مع المجتمع وشرائحه المختلفة، كما أن لها بنيتها وأنساقها الفرعية وتفاعلاتها داخل الجماعة الحضرية التي تنتمي إليها، وهذه الشرائح يسمح المجتمع بتهميش أوضاعها الاجتماعية

والاقتصادية، بينما في المقابل فإن الدولة والمجتمع ينتفعان من استعمالها والتكسب من خلال قوة عملها .

إن الهامشية كظاهرة اجتماعية تشكل أحد أبرز الأعراض المتصلة ببنية اجتماعية اقتصادية مختلفة، إذ إنها ظاهرة تفجر في الأساس قضية اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، بمعناها الواسع، وأن المشاركة الاجتماعية والسياسية لهذه الشرائح غير متدنية، وأن لهذه الشرائح ولاء وانتماء للمجتمع المدني، وأن مشاركتهم قوية في تحسين أوضاعهم في مجتمعاتهم المحلية، مما يحسن الأوضاع القائمة بمرور الوقت، وهو ما يعكس كذلك ارتفاع في الوعي والإدراك .

ولعل الدراسات الحقلية تكشف عن ميكانيزمات الهامشية وأبعادها الحقيقية حتى تتمكن الدولة من انتهاج سياسة تكفل حماية هذه الشرائح من الاستغلال الذي تتعرض له، سواء على يد الطفيليين أو حتى على يد بعض الأحزاب التي ربما تؤدي إلى تعبئتهم بصورة مقصودة منهم لتحقيق مآرب مشبوهة، وهكذا يصبح النظام المسؤول عن تهميشهم الخاسر الحقيقي نتيجة تقاعسه عن إصلاح أوضاعهم ليشعروا بالحرية والأمن والعدالة الاجتماعية.وعلى هذا الأساس يبدو جليا أن حل مشكلات سكان الأحياء المتخلفة لا يكمن في تقديم السلطات المحلية لبعض الحلول الجزئية، وإنما في ضرورة تبني حلول جزئية تمس البنية الاجتماعية، والاقتصادية، بهدف إرساء دعائم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الطبقية في المجتمع، حتى لا يحرم البلد من فاعلية هذه الشرائح وطاقاتها البشرية التي يمكن إذا أحسن استغلالها أن تدعم جهود التنمية المتواصلة وتجدد آمالها، لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لصالح المجتمع كله.

الإحالات:

(1)- Janice. E Perlman: the myth of marginality urban poverty and politics in Rio dejaneiro university of california press. 1979.

(2)- TOUHAMI BRAHIM :**THE Bidonvilles as a Transitional Adaptation Phase to Urban Life**; Doctorat D'état; Université de Constantine 1997.

(3)- Mangin W/ Latin American Squatter Settlements / A problem and Solution. Latin American Research Review; vol 2. N 3.1967. p67.

(4)- اسماعيل قيرة وآخرون: **التهميش والعنف الحضري** (سلسلة دراسات حضرية) مخبر الانسان والمدينة، جامعة قسنطينة، الجزائر 2004 ،ص 110.

(5)- المرجع نفسه، ص 112 .

(6)- Turner.J. Housing by People. London. Marion Boyars .London.1976 p 508

(7)- Mangin.W(ed) Peasants in Cities: Readings in the Anthropology of Urbanization .Boston .1970.

(8)- Abrams.Ch .Housing in the Modern World –London .1966.p 4.

(9)- Solzbah.Rm. East A frica Slum Problem: Makerere institute of social research, Kampala .1970.p 45.

(10)- Clinard.M: Slums and Community development in self help ,The Free Press. N.Y. 1966.p 3.

(11)- اسماعيل قيرة وعبد الحميد دليمي: **التهميش والعنف الحضري**، مرجع سبق ذكره، ص 117 .

(12)- ثروت اسحاق: **الأحياء الهامشية**، دراسة على أحياء جامعي القمامة بمدينة القاهرة، دار المعارف 1984، ص 45–46.

(13)– ابراهيم توهامي: **الأحياء المتخلفة بين التهميش والاندماج في البناء السوسيو– اقتصادي الحضري** مجلة الانسان والمدينة. جامعة منتوري قسنطينة، السنة 2011، العدد 03، ص 53.

(14)- عبد الخالق عبد الله: **التبعية والتنمية السياسية**، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، 1986ص13 .

(15)- محمد الجوهري وعلياء شكري: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعارف، القاهرة، 1990، ص 477–487

(16)- ابراهيم توهامي: **دراسة أجريت بحي بوعباز بمدينة سكيكدة**، في اطار تحضير دكتوراه دولة سنة 1997.

مراجع الدراسة:

1- إبراهيم توهامي: **الأحياء المتخلفة بين التهميش والاندماج في البناء السوسيو– اقتصادي الحضري** مجلة الانسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2011، العدد 03.

2- محمد الجوهري وعلياء شكري: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعارف القاهرة 1990

3- إبراهيم توهامي: **دراسة أجريت بحي بوعباز. مدينة سكيكدة**، في اطار تحضير دكتوراه دولة سنة 1997 .

4- عبد الخالق عبد الله: **التبعية والتنمية السياسية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت.لبنان، 1986.

5- اسماعيل قيرة وآخرون: **التهميش والعنف الحضري** (سلسلة دراسات حضرية)،مخبر الانسان والمدينة، جامعة قسنطينة، الجزائر .2004

6- ثروت اسحاق : الأحياء الهامشية، دراسة على أحياء جامعي القمامة بمدينة القاهرة، دار المعارف 1984.

7-Janice.E Perlman: **the myth of marginality urban poverty and politics in Rio dejaneiro ,**university of california press.1979

8-TOUHAMI. BRAHIM :**THE Bidonvilles as a Transitional Adaptation Phase to Urban Life**; Doctorat D'état; Université of Constantine 1997.

9 -Mangin.w: **Latin American squatter settlements / A problem and Solution L**atin American Research Review; vol 2.N 3.1967.

10- Turner.J. Housing by People. London. Marion Boyars. London. 1976.

11- Mangin.W(ed) Peasants in Cities: Readings in the Anthropology of urbanization. Boston .1970

12- Abrams.Ch.Housing in the Modern World –London .1966.

13- Solzbah. Rm. East Africa Slum Problem: Makerere Institute of social Research, Kampala. 1970.

14- Clinard. M: Slums and Community development in self help , The Free Press .N .Y .1966.